

Distr.  
GENERAL

ICCD/CRIC(1)/9  
15 October 2002

ARABIC  
Original: ENGLISH

# اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الأولى

روما، ١١-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

## استعراض الأنشطة المتعلقة بتشجيع وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة، ومع المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية ذات الصلة

### مذكرة مقدمة من الأمانة

تقدم هذه الوثيقة استعراضاً للأنشطة المتعلقة بتشجيع وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة. وترد المعلومات المتعلقة بالتعاون بين المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية ذات الصلة في الوثيقتين ICCD/CRIC(1)/7/Add.1 و ICCD/CRIC(1)/7 اللتين تستعرضان المعلومات المقدمة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، عن أنشطتها الرامية إلى دعم إعداد وتنفيذ برامج العمل بموجب الاتفاقية.

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٩ - ١	أولاً - معلومات أساسية.....
٦	٣٦-١٠	ثانياً - تشجيع وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة.....
٦	١٨-١٠	ألف- اتفاقية التنوع البيولوجي.....
٩	٢١-١٩	باء - اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.....
١٠	٣١-٢٢	جيم- فريق الاتصال المشترك بين اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية تغير المناخ.....
١٣	٣٣-٣٢	دال - اتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة.....
١٤	٣٦-٣٤	هاء - اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة.....
١٥	٤٢-٣٧	ثالثاً - برنامج حلقات العمل الوطنية بشأن أوجه التآزر.....
١٥	٤٠-٣٧	ألف- معلومات أساسية عن البرنامج وأهدافه.....
١٦	٤٢-٤١	باء - العبر المستخلصة والتطورات المرتقبة مستقبلاً.....

## أولاً - معلومات أساسية

١ - عُرضت في الآونة الأخيرة أمثلة على التحدي الذي يطرحه الأثر المعقد لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والجفاف والتصحر على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في العديد من البلدان. كما تمت البرهنة، بما يكفي، على وجود تلاق واضح بين أهداف الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الثلاث، وعلى وجود حاجة إلى إعادة توجيه النهج الاستراتيجية التي اتبعتها مختلف الأطراف المعنية حتى الآن، لا سيما على مستوى فرادى البلدان.

٢ - ولكي يتم، على الأخص، التصدي بطريقة ملموسة أكثر لقضية التنمية المستدامة، ولكي يتحقق الأمن البيئي، لا بد لمختلف العناصر الفاعلة من أن تزيد من تركيزها على إطار أشمل يضم فيما يضم التصحر وإدارة الأراضي، والتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتطور الاجتماعي الاقتصادي، وهي مسائل تعالجها بصورة منفصلة كل من اتفاقيات ريو الثلاث.

٣ - والمادة ٨ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تتناول صراحةً علاقة الاتفاقية باتفاقيات ريو الأخرى، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. والدعوة موجهة إلى الأطراف لتشجيعها على تنسيق ما تقوم به من أنشطة بموجب الاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، للحصول على أقصى حد من المزايا من الأنشطة المنفذة في إطار كل اتفاق، مع تلافي ازدواجية الجهود.

٤ - ولطالما تم التسليم على مستوى مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات بالحاجة إلى اتباع نهج تآزري. وقد اتخذت مجالس إدارة الاتفاقيات مقررات متصلة بهذا الموضوع تحت البلدان وأمانات الاتفاقيات الثلاث على الإفادة من الروابط القائمة بينها والاعتماد عليها، ومن ثم، إضافة قيمة إلى عمليات تنفيذ كل منها.

٥ - وقد دعا مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر من خلال مقررات مختلفة إلى توثيق التعاون فيما بين اتفاقيات ريو والمنظمات والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة. وفي الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف، أيد المؤتمر تقرير الفريق العامل المخصص، وأعرب عن تأييده لتكامل النهج التي تتبعها اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر. كما طلب مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة من لجنة العلم والتكنولوجيا أن تدرج في برنامج عملها النظر في تردي الأراضي والتربة وروابطه مع الاتفاقيات البيئية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، طلب مؤتمر أطراف في دورته الخامسة من لجنة العلم والتكنولوجيا الارتقاء بمستوى التعاون مع الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي، والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية تغير المناخ، وتقديم تقرير عن هذا التعاون إلى مؤتمر الأطراف في دورته السادسة. وشجع مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة أيضا

المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية ذات الصلة على تعزيز التأزر عند تعبئة مواردها لدعم أهداف اتفاقية مكافحة التصحر.

٦- وأكدت البلدان الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر في مناسبات عديدة على ضرورة تطوير التأزر وتشجيعه فيما بين اتفاقيات ريو كوسيلة لتعزيز تنفيذها، لا سيما على الصعيد القطري. وكانت عملية الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية، وكذلك الاجتماعات الإقليمية التي نظمتها الأمانة التحضيرية للدورة الأولى للجنة استعراض وتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر فرصة تميأت للبلدان الأطراف لتقديم آرائها عما أُحرز من نجاح في تحقيق عمليات التأزر بين الاتفاقيات وما اكتنف ذلك من أوجه قصور، كما كانت فرصة لها للتعبير عن احتياجاتها في هذا المجال.

٧- وفي هذا السياق، تقدمت البلدان الأطراف بعدد من التوصيات بما يمكن اتخاذه من إجراءات لتعزيز التأزر. وتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

(أ) لا بد من إدماج برامج عمل الاتفاقيات البيئية في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وبخاصة في مجالات الحد من الفقر، والعلم والتثقيف، والزراعة، والغابات، والطاقة، والإمداد بالمياه؛

(ب) ولا بد أيضاً من تعزيز التأزر مع الصكوك القانونية التي تتناول الحفاظ على الموارد الطبيعية الحيوية لبقاء النظم الإيكولوجية القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة ومن يعيشون في المناطق المتضررة، واستخدام هذه الموارد بما يكفل استدامتها. ومن شأن تحسين الروابط القائمة بين برامج العمل الوطنية للتكيف في إطار اتفاقية تغير المناخ، وبرامج العمل الوطنية الرامية إلى مكافحة التصحر، أن يزيد من مزايا هذه البرامج، وبخاصة في صالح أقل البلدان نمواً؛

(ج) وينبغي للمنسقين الوطنيين لاتفاقية مكافحة التصحر ومرفق البيئة العالمية أن يوثقوا الاتصالات فيما بينهم ومع منسقي اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية تغير المناخ واتفاقية رامسار المتعلقة بالأراضي الرطبة، من أجل مزيد من التكامل في إدارة البرامج والمشاريع وإعداد مقترحات المشاريع لمختلف المنظمات المانحة؛

(د) وينبغي إحاطة القطاع الخاص بمزيد المعلومات عن مزايا التأزر فيما بين الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، حيث إن من المنتظر منه أن يسهم مالياً في تنفيذ هذا التأزر؛

(هـ) وينبغي دعم البحث عن التأزر على الصعيد القطري من خلال ما يتلاءم مع ذلك من نظم التحفيز، وترتيبات التنسيق المؤسسية، واستعداد كل من مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات وأمانتها على الاستجابة؛

(و) وينبغي للجنة العلم والتكنولوجيا وفريق خبراءها أن يعملوا بالتعاون الوثيق مع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وكذلك مع مبادرات أخرى مثل مبادرة تقييم النظام الإيكولوجي للألفية، للإفادة من نتائج هذه الهيئات؛

(ز) وينبغي إقامة تحالفات استراتيجية تقنية ومالية لتشجيع وتعزيز التعاون والشراكة الفعالين على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك من حيث البعد المتمثل في التعاون بين بلدان الجنوب؛

(ح) وينبغي زيادة عدد حلقات العمل الوطنية المتعلقة بالتآزر للارتقاء أكثر من ذلك بقدرات صانعي القرارات على الصعيد القطري في مجال تنفيذ الاتفاقيات تنفيذاً كاملاً بأسلوب يعتمد التآزر. وينبغي للبلدان الأطراف المتقدمة أن توفر للأمانة التبرعات اللازمة لهذا الغرض.

٨- ولمواجهة هذه التحديات، تستند الاستراتيجية التي اعتمدها أمانة اتفاقية مكافحة التصحر تجاه تشجيع وتعزيز التآزر فيما بين الاتفاقيات إلى أربع ركائز رئيسية هي:

(أ) تعزيز الروابط المؤسسية. وقد عقدت اتفاقات شراكة وتعاون لهذا الغرض مع أمانات اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية تغير المناخ واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة واتفاقية رامسار؛

(ب) واختبار الخيارات التشغيلية، بما في ذلك مبادرات بناء القدرات، كجزء من برامج العمل المشتركة التي تدار بالتعاون مع اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية تغير المناخ؛

(ج) ووضع سياسات واستراتيجيات مشتركة. وقد أنشئ فريق اتصال مشترك على مستوى الإدارة التنفيذية والإدارة التنظيمية للأمانات، لتشجيع التعاون بالتآزر فيما بين الأمانات، تجنّباً لازدواجية العمل، ولاستخدام الموارد المتاحة بكفاءة، مع ضمان تكاملها على الصعيد البيئي؛

(د) ودعم المبادرات التي تطلقها البلدان: وقد بدأ في هذا الصدد إعداد برنامج حلقات عمل وطنية في مجال التآزر في نهاية عام ٢٠٠٠، ويجري تنفيذ هذا البرنامج حالياً.

٩- وبالإضافة إلى ذلك، وبناءً على الولاية التي عهد فيها المقرر ٨/م أ-٥ إلى الأمانة بمواصلة المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، يسرت الأمانة الدعوة إلى عقد اجتماع لفريق الشخصيات البارزة المعني بالصلة القائمة بين البيئة والفقر (أغاديز، النيجر، شباط/فبراير ٢٠٠٢)، والمنتدى الوزاري المعني بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في إطار عملية التحضير للمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة (برايا، الرأس الأخضر، آذار/مارس ٢٠٠٢). وقد ناقش الاجتماعان، في جملة أمور، القضايا المتصلة بإقامة التآزر في إطار الاتفاقيات الدولية في مجالي البيئة والتنمية المستدامة<sup>(١)</sup>.

## ثانياً - تشجيع وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة

### ألف - اتفاقية التنوع البيولوجي

١٠ - عملاً بالمقررات التي أصدرها كل من مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي، تتقدم باضطراد المبادرات المتعلقة ببرنامج العمل المشترك بين اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي بشأن التنوع الحيوي في الأراضي الجافة وشبه الرطبة. ويغطي برنامج العمل المشترك هذا التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية التالية: الأراضي الجافة، والبحر الأبيض المتوسط، والأراضي القاحلة، والأراضي شبه القاحلة، والمراعي، والسافانا. ونُظمت دورتان تدريبيتان في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٢ بالتعاون مع المعهد الزراعي فيما وراء البحار *Istituto Agronomico per l'Oltremare (IAO)* في فلورنسا، بإيطاليا. وكان الهدف من هاتين الدورتين تعزيز قدرات الإدارات الوطنية بالبلدان النامية لإعداد مقترحات مشاريع لتقديمها إلى مرفق البيئة العالمية للحصول على التمويل اللازم لها. وحضر هاتين الدورتين عشرون مشاركاً من إريتريا وأوغندا وبنن وبوركينا فاسو وبوتسوانا وتشاد وزمبابوي وموزامبيق والنيجر.

١١ - ووفقاً للمقرر د-٢٣/٥ الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في دورته الخامسة، أنشأت الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بالاشتراك مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر فريق خبراء تقنياً مخصصاً معنياً بالتنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة. وعقد فريق الخبراء التقني المخصص اجتماعين في مونتريال، بكندا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بهدف الاضطلاع بالمهام التالية:

- تدعيم وتقييم المعلومات المتعلقة بحالة واتجاهات التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة، وبإمكانية إقامة شبكة دولية تضم المناطق الجافة وشبه الرطبة التي لها قيمة خاصة للتنوع البيولوجي، وبالمؤشرات، وبالعمليات التي تؤثر على التنوع البيولوجي، وبالمزايا العالمية للتنوع البيولوجي، وبالأثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على فقدانه، بما في ذلك الترابط بين التنوع البيولوجي والفقر؛
- وتقييم التقدم المحرز والآثار المترتبة على التدابير الخاصة التي اتخذت للحفاظ على التنوع البيولوجي ولاستخدامه بما يكفل استدامته، وإدارة الموارد، ولدعم سبل العيش المستدامة؛
- وتقييم الأولويات الدولية المحددة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وطرح مقترحات بالتائج المتوقعة، والأنشطة الأخرى، والعناصر الفاعلة المحتملة التي يمكنها تنفيذها، وجداول العمل الزمنية.

١٢ - وعالج فريق الخبراء المخصص جملة أمور منها ما يلي:

- حالة واتجاهات التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بحالة واتجاهات التنوع البيولوجي، ونظم الرصد والإنذار المبكر، في نطاق واسع من الموائل الطبيعية. وقد اقترح الفريق إجراءات وتوصيات تشمل استعراض التقييمات القائمة والتقييمات الدورية للأراضي الجافة، وتحديد المجالات التي لها قيمة خاصة للتنوع البيولوجي، وتحليلات الفجوات المتعلقة بالتنمية البشرية، واستخدام المؤشرات على الصعيد الوطني، وتوعية الجماهير وتثقيفها، فضلاً عن تنمية القدرات في مجال إدارة المعلومات واستخدامها؛
  - والعمليات التي تؤثر على التنوع البيولوجي، ويشمل ذلك أهمية معالجة الأسباب التي تقف وراء العمليات المؤثرة على التنوع البيولوجي. وأوصى الفريق، في هذا الصدد، بأن تكون الاستراتيجيات الفعالة لإدارة التنوع البيولوجي للأراضي الجافة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات الحد من الفقر، والتدابير الرامية إلى مكافحة التصحر، استناداً إلى الدروس المستخلصة من الممارسات الحميدة.
- ١٣ - ونوقشت باستفاضة فكرة تنمية القدرات واحتياج بعض الأطراف إلى المساعدة في البحث عن الموارد اللازمة لوضع المقترحات. ورحب فريق الخبراء "بالمبادئ التوجيهية التنفيذية للتعميل بتمويل التقييمات الذاتية الوطنية للاحتياجات من بناء القدرات"<sup>(٢)</sup>، التي وضعها مرفق البيئة العالمية، والتي تهدف إلى المساعدة في بناء قدرات البلدان النامية. واتفق خبراء الفريق على ضرورة دعوة الأطراف لما يلي:
- إجراء التقييم الذاتي الشامل المطلوب بموجب مبادرة تنمية القدرات، من أجل الإسراع بتحديد الفجوات وسدّها، مع إيلاء عناية خاصة لظروف البلدان النامية؛
  - والحصول على دعم يركز بشكل أكبر على تحسين المهارات المتصلة بإعداد المشاريع وإدارتها في بعض الأطراف التي بها أراض جافة وشبه رطبة؛ فالافتقار إلى هذه المهارات يحد من قدراتها على الحصول على الدعم المالي اللازم والمتاح لأعمالها. بموجب كل من اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر؛
  - وضمان تمشي عدم كفاية القدرات الحيوية التي تم التعرف إليها في المشروع العام ("تدعيم المؤسسات وأنشطة التمكين") مع المشروع، من أجل تحقيق الارتقاء بالقدرات الوطنية بطريقة مستدامة وفعالة من حيث التكلفة؛

- واستعراض ممارسات عملها وتعديلها عند اللزوم، بغية ضمان التنسيق التام للأعمال التي تتم لدعم جميع اتفاقيات ريو، ومن ثمّ فعاليتها من حيث التكلفة في مجال تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التأزر؛
- والنظر في القدرات المتاحة لتوعية المجتمع المدني بقيمة التنوّع البيولوجي في الأراضي الجافة وشبه الرطبة، بحيث يدرك على الأخص أن بقاء البشر في هذه الأراضي الضعيفة يشكل عادة مصدراً ملحاً من مصادر القلق؛
- وبناء القدرات في مجال فهم نظم القيمة التقليدية، بحيث يتسنى إدراجها في التقييم الاقتصادي لعدم الاستخدام.

١٤ - واستعرض الفريق قيمة الأراضي الجافة وشبه الرطبة واستخداماتها، مع التركيز على المزايا العالمية، ومع مراعاة المعارف التقليدية. واتفق الفريق على أن قيمة التنوّع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة لا تقتصر على استخداماته المباشرة وغير المباشرة، وإنما تمتد أيضاً إلى مزاياه الاجتماعية والثقافية والروحية، وخلص من ذلك إلى أن معظم المزايا المحددة للتنوّع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة طابع عالمي.

١٥ - كما نظر الفريق في مسألة التعاون مع كافة الاتفاقيات ذات الصلة، لا سيما اتفاقية مكافحة التصحر، فيما يتعلق بجملة أمور منها الاستخدام المستدام للتنوّع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة، واتباع نهج النظام الإيكولوجي، وتقييم حالة هذا التنوّع البيولوجي واتجاهاته، فضلاً عما يواجهه من تهديدات. وجرّت الإشارة كذلك إلى عدة اجتماعات تعاون أقاليمية عُقدت بين بلدان من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبخاصة المنتدى الأقليمي الثالث لأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي نظّمته أمانة اتفاقية مكافحة التصحر في كاراكاس، بفتزويلا، في شباط/فبراير ٢٠٠٠<sup>(٣)</sup>.

١٦ - وجرى النظر أيضاً في توحيد السياسات القطاعية والأدوات الرامية إلى تعزيز الحفاظ على التنوّع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة واستخدامه بما يكفل استدامته، وشمل ذلك توحيدها عن طريق جملة أمور منها الإفادة من برامج العمل الوطنية القائمة في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، فضلاً عما يقتضيه الأمر من خطط وسياسات قطاعية قائمة أخرى. ولوحظ أن العديد من برامج العمل الوطنية في مختلف المجالات المتصلة بالتنوّع البيولوجي قد صممتها وتولى تنفيذها البلدان الأطراف.

١٧ - وستعرض نتائج أعمال فريق الخبراء على الاجتماع الثامن للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠٠٣. وتشارك أمانة اتفاقية مكافحة التصحر مشاركة وثيقة في أعمال فريق الخبراء هذا.



١٨- كما أن أمانة اتفاقية مكافحة التصحر شاركت في الاجتماعين الأول والثاني لفريق الخبراء التقني المخصص المعني بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي (هلسنكي، فنلندا، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ومونتريال، كندا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)، وكذلك في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (لاهاي، هولندا، نيسان/أبريل ٢٠٠٢).

#### باء- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

١٩- اعتمدت مقررات مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر الداعية إلى التعاون فيما بين اتفاقيات ريو مع الإدراك الكامل لوجود أوجه تقارب بين هذه الاتفاقيات المتعلقة بالتنمية المستدامة. كما أن المنطق المتمثل في تجنب التداخل والاستفادة من عمليات التآزر والتكامل التي يمكن إقامتها بينها تشكل كذلك اعتباراً مهماً نوه به مؤتمر الأطراف. وعملاً بهذه المقررات وبالتوصيات الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية تغير المناخ فيما يتعلق بالتعاون مع سائر الاتفاقيات البيئية، حددت أمانتا الاتفاقيتين، من خلال مجموعة من الجلسات الاستشارية، عدداً من المجالات التي يمكن تحسين التعاون فيها، من أهمها المجالات التالية:

- القضايا المنهجية، كاستراتيجيات التكيف في البلدان التي بها مناطق قاحلة وشبه قاحلة وجافة وشبه رطبة؛ وقضايا استغلال الأراضي وتغير استخدام الأراضي والغابات؛
- ونظم المعلومات؛
- ووضع الموجزات القطرية العامة وبرامج العمل الوطنية الرامية إلى مكافحة التصحر؛
- والقضايا المتعلقة بالبلاغات الوطنية والتقارير الوطنية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية والتقييمات والاستعراضات.

٢٠- ويمكن وضع نُهج التآزر مع استهداف هذه المجالات الواسعة النطاق، وترد أدناه بعض الاقتراحات بالأنشطة الممكنة:

- إشراك أصحاب المصالح في مختلف جوانب الاتفاقيتين من خلال التثقيف والتدريب والتوعية؛
- والأساليب الفعالة من حيث التكلفة والمتسمة بالكفاءة في مجال نشر البيانات ذات الصلة والمعلومات التي توفرها الهيئات الفرعية للاتفاقيتين؛

- ومبادرات بناء القدرات المشتركة على الصعيد القطري، التي تشارك فيها هيئتنا التنسيق للاتفاقيتين والعناصر الفاعلة الأخرى. ويمكن أن يشمل ذلك، مثلاً، مبادرة بناء القدرات التي يدعمها مرفق البيئة العالمية مع التقييم الذاتي المستمر لاحتياجات البلدان من القدرات، والتي تمثل محوراً جيداً للتعاون المشترك على الصعيد القطري؛
- ومبادرات الإدارة المستدامة للطاقة، مثل تعزيز الطاقة المستمدة من الكتلة الاحيائية؛
- وتقديم الدعم لتطوير تقنيات الحفاظ على التربة والمياه على الصعيد القطري؛
- ووضع مشاريع متوسطة الحجم لاحتباس الكربون على مستوى المجتمعات المحلية؛
- وتقديم الدعم للمبادرات المجتمعية الريفية الصغيرة الحجم الرامية إلى استصلاح الأراضي المتردية؛
- وتقديم الدعم لنظم الإنذار المبكر المتكاملة على الصعيد القطري في مجال الأمن الغذائي وغيره من المجالات؛
- والارتقاء بالتأزر في إعداد البلاغات الوطنية والتقارير الوطنية؛
- وتقديم الدعم للمبادرات والمشاريع الصغيرة الحجم المستهدفة لنظم توفير سبل العيش البديلة المستدامة.

٢١- وقد شاركت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ (مراكش، المغرب، تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)، وكذلك في الدورة السادسة عشرة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (بون، ألمانيا، حزيران/يونيه ٢٠٠٢).

#### جيم - فريق الاتصال المشترك بين اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية

#### التنوع البيولوجي واتفاقية تغير المناخ

٢٢- أيدت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في دورتها الرابعة عشرة إنشاء فريق اتصال مشترك بين أمانتي اتفاقيتي الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. وطلبت إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن تدعو أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى الاشتراك في فريق الاتصال المشترك هذا من أجل تعزيز التنسيق بين الاتفاقيات الثلاث واستكشاف خيارات لمزيد من التعاون بين الاتفاقيات الثلاث بما في ذلك إمكانية وضع خطة عمل مشتركة و/أو عقد حلقة عمل مشتركة. واستجابةً لهذه الدعوة، انضمت الأمانة التنفيذية لاتفاقية مكافحة التصحر إلى فريق الاتصال المشترك.

٢٣- وطلبت الهيئة الفرعية في دورتها الخامسة عشرة إلى فريق الاتصال المشترك أن يجمع وأن يتبادل المعلومات المتعلقة ببرامج العمل والعمليات في كل اتفاقية، بما في ذلك: ١- أدوار ومسؤوليات الأمانات وأية هيئات عملية وتقنية أو أفارقة خبراء ذات صلة؛ و٢- أنواع الأنشطة المشمولة بكل اتفاقية؛ و٣- مجالات التعاون المحتملة والأنشطة المشتركة الممكنة وما قد يتصل بالولايات المختلفة من نزاعات محتملة. وطلبت أيضاً إلى فريق الاتصال المشترك أن يبحث إمكانية عقد حلقة عمل مشتركة قبل انعقاد الدورة الثامنة عشرة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية التكنولوجية، لاستكشاف المسائل المتصلة بأوجه الترابط بين الاتفاقيات الثلاث. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، كان فريق الاتصال المشترك قد اجتمع ثلاث مرات.

٢٤- وعقد الاجتماع الأول لفريق الاتصال المشترك في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وضم المشتركون الأمناء التنفيذيين للاتفاقيات الثلاث وموظفي الهيئات الفرعية وأعضاء الأمانات. وكان الغرض من الاجتماع هو تبادل المعلومات المستمدة من الاجتماعات الأخيرة للاتفاقيات الثلاث، وتبادل المعلومات بشأن الخطط المتوخاة للعام القادم، واستكشاف فرص تعزيز الترابط بين الأمانات الثلاث وكل من هيئاتها الفرعية. واتفق المشتركون على أن تناوب الأمانات على توكلي المسؤولية عن تنظيم الاجتماعات اللاحقة رئاستها.

٢٥- واتفق المجتمعون على ما يلي: ١- وضع جدول زمني مشترك للأنشطة لعرضه على موقع كل من الاتفاقيات الثلاث على الإنترنت؛ و٢- تعيين الأحداث ذات الأولوية العالية، التي قد تقتضي مشاركة موظفي أمانات أخرى؛ و٣- عقد حلقة عمل مشتركة بشأن أوجه التآزر بين الاتفاقيات الثلاث. ويكون موضوع الحلقة "تعيين وتعزيز أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث من خلال الغابات والنظم الإيكولوجية الحرجية". ويكون الغرض الرئيسي من الحلقة تبادل المعلومات وتعيين الخيارات للتعاون اللاحق واستكشاف الفرص لتعزيز الاتساق فيما بين الاتفاقيات.

٢٦- أما الاجتماع الثاني لفريق الاتصال المشترك فعقد في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وكان الغرض منه تبادل المعلومات بشأن أعمال الهيئات الفرعية، والنظر في مشروع جدول زمني مشترك وقائمة بالتظاهرات ذات الأولوية، واستعراض التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لحلقة العمل المشتركة بشأن النهج الواجب اتباعها في تحقيق التآزر. وقدم رؤساء الهيئات الفرعية للاتفاقيات الثلاث تقارير عن الأنشطة والاستنتاجات والمقررات ذات الصلة بفريق الاتصال المشترك. ودعا الاجتماع إلى توثيق التعاون فيما بين الهيئات الفرعية للاتفاقية، بهدف زيادة أوجه التآزر، لا سيما على الصعيد القطري. كما اتفق الاجتماع على الشروع في تعيين الموارد اللازمة لدعم حلقة العمل المشتركة.

٢٧- وعقد الاجتماع الثالث لفريق الاتصال المشترك في لاهاي بهولندا في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، على هامش الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. واتفق الاجتماع على جدول زمني مشترك

للتظاهرات ذات الصلة بالاتفاقيات الثلاث، تُقرَّر إدراجه في موقع كل منها على الإنترنت. وسيتضمن هذه الموقع نقاط وصل تتيح الاضطلاع بسهولة على الجداول الزمنية الكاملة لكل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. وإضافة إلى ذلك، استحدثت أداة داخلية لتيسير مشاركة أعضاء كل أمانة في ما تنظمه الأمانات الأخرى من تظاهرات رئيسية.

٢٨- وجرى بحث مفصل لما يمكن أن تتضمنه وثيقة المعلومات الأساسية الرئيسية لحلقة العمل المشتركة، واتفق الاجتماع على أن تركز الحلقة على أوجه التآزر بين الاتفاقيات لاستخدام الغابات والنظم الإيكولوجية الحرجية أساساً للموارد الطبيعية من أجل تعزيز أوجه الترابط بين الاتفاقيات، وخاصة على الصعيد القطري.

٢٩- كما اتفق الاجتماع على أن تقيم أمانات الاتفاقيات الثلاث معرضاً مشتركاً أثناء فترة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، بغية عرض ما استجد من معلومات عما تحقق من منجزات منذ انعقاد مؤتمر قمة الأرض في عام ١٩٩٢، ولتوفير معلومات برنامجية وتنظيمية مشتركة عن الاتفاقيات الثلاث. وفي هذا الصدد، عملت أيضاً أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على تيسير إقامة تظاهرة على هامش مؤتمر قمة جوهانسبرغ تناولت إدارة مستجمعات المياه والتحريج لمكافحة التصحر في الأراضي الجافة، اشتركت في تنظيمها حكومتا النيجر وإيطاليا، وجرى فيها تقدير أولي لما لمخططات إعادة التحريج على نطاق كبير من أثر في احتباس الكربون والحفاظ على التنوع البيولوجي في مشروع للتنمية الريفية المتكاملة.

٣٠- ويتوخى فريق الاتصال المشترك القيام، على الأجل الطويل، باتخاذ التدابير التالية كنتائج أساسية ممكنة لتوثيق التعاون فيما بين الأمانات الثلاث:

- إجراء تقدير مشترك لما لدى بعض القطاعات الأساسية من إمكانيات وما تصادفه من قيود في تنفيذ برامج عمل واستراتيجيات كل من اتفاقيات ريو؛
- تعيين العناصر اللازمة لاتباع اتفاقية ريو نهجاً مشتركاً في القطاعات الأساسية المختلفة؛
- إسداء المشورة بشأن الأدوات التي يمكن أن يستخدمها واضعو القرارات والجهات المعنية في اتفاقيات ريو، مع تحديد الخطوات التمكينية الواجب اتخاذها في سبيل وضع قرارات وبرامج مناسبة في بعض هذه القطاعات الرئيسية؛
- زيادة الوعي العام، لا سيما على أصعدة وضع السياسات المناسبة، دعماً لتحسين عملية إدراج قضايا التنوع الحيوي وتغير المناخ والتصحر والجفاف في عمليات وضع السياسات البيئية الوطنية بشكل شمولي ومنسق؛

- زيادة مستوى التواصل مع ممثلي بلدان الأطراف بهدف زيادة التركيز على المضي قدماً في تطوير النهج التأزرية.

٣١ - ونتيجة لما جرى من مشاورات فيما بين الأمانات الثلاث، خلص الاجتماع إلى نتيجة مفادها أنه، استجابة لما طلبته الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في دورتها السادسة عشرة<sup>(٤)</sup>، ستولى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بالتعاون مع الأمانتين الأخريين، إعداد ورقة نطاق، الغرض منها عرض نطاق أوسع للمجالات المشتركة بين الاتفاقيات الثلاث. وتقوم الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية باستعراض هذه الورقة في دورتها السابعة عشرة المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في نيودلهي بالهند، وتبدي آراءها بشأن المضي قدماً في هذا السبيل. وقدمت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مساهمة مفيدة في هذه الورقة، وتعترم المشاركة في دورة الهيئة الفرعية.

#### دال - اتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة

٣٢ - اتفقت أمانتا اتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على أن ثمة تلاقياً في المصالح والأهداف بين الاتفاقيتين، وعلى إمكانية أن تدخل الأمانتان في مشاريع تعاونية بما يعود بالمنفعة على أطراف كل منهما. وحددت الأمانتان الميادين التي يمكن التعاون فيها والمواقع الحاسمة التي يمكن فيها الاضطلاع بأنشطة مشتركة، ونظرتا في إمكانية وضع برنامج عمل مشترك. وظهرت المسائل التالية كأساس ممكن للتعاون:

- إقامة الروابط وتبادل المعلومات بين جهات الوصل التابعة لاتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على الصعيد الوطني؛
- القيام بمبادرات لبناء القدرات في مجالات كأنشطة التدريب المشتركة، مما يساعد على وضع الاتفاقيتين موضع التنفيذ على الصعيد الوطني؛
- تبادل المعلومات على مختلف الأصعدة، أي على الصعيد الدولي، وبين الأمانات، وعلى الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية؛
- الاضطلاع بأنشطة تخطيط مشتركة، أي تبادل المعلومات ذات الصلة بأنشطة المشاريع في مراحل تخطيطها ضمناً لوضع البلدان الأطراف الأهداف المشتركة بين الاتفاقيتين في الاعتبار على النحو الواجب لدى تنفيذها أنشطة مشاريعها في الميدان؛
- زيادة الوعي على مختلف الأصعدة، مع إيلاء اهتمام خاص للصعيد السياسي؛

- تضمين خطط العمل الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المسائل المتصلة باتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة، إي إدراج هذه المسائل في فروع خطط العمل الوطنية المتصلة بالأنشطة المتعلقة بالاتفاقيات البيئية وبجهات الوصل البيئية الأخرى على الصعيد الميداني.

٣٣- وتعكف الأمانتان على صياغة مذكرة تفاهم تحدد طرائق توثيق التعاون وتضع أهدافاً واضحة للمضي قدماً في هذا السبيل. كما يجري إعداد برنامج عمل مشترك، يراعى فيه ما سبق أن اتفق عليه عن طريق مشاورات مختلفة. وسيتضمن برنامج العمل مجموعة من الإجراءات المستهدفة، كما سيورد السبل والوسائل اللازمة للاضطلاع بالأنشطة المحددة.

#### هاء - اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة

- ٣٤- عقدت اجتماعات استشارية مع أمانة اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، تم التركيز فيها على وضع مذكرة التفاهم الموقعة عام ١٩٩٨ موضع التنفيذ وتحديد المجالات الأساسية لتنمية التآزر. ومن هذه المجالات ما يلي:

- تبادل المعلومات - لوحظ أن ثمة عدداً من الأراضي الرطبة في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة لم يتم تحديدها بعد. وتشجّع الأطراف على زيادة عدد هذه الأراضي الرطبة المحددة. وارتئيت ضرورة وضع قائمة بهذه الأراضي أو جرد لها، وبات من الممكن الشروع في هذا العملية، مع التركيز في مرحلتها الأولى على أفريقيا. كما اتفق على السعي إلى عقد منتديات على الصعيد القطري بما يكفل، قدر الإمكان، التعاون على عملية التحضير لانعقاد مؤتمر الأطراف وإعداد الوثائق ذات الصلة.

- وارتئي أن تعزيز القدرات هو عامل حاسم من أجل وضع الاتفاقيتين موضع التنفيذ، وأتفق على وجوب استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتطوير مواد مناسبة لتوعية مختلف الجماعات الرئيسية والتواصل معها.

- الاضطلاع بأنشطة مشتركة لتعزيز العلم والتكنولوجيا - يلزم تشجيع تبادل الخبرات بواسطة نظم الإنذار المبكر. وسيتم تبادل الخبرة التي اكتسبتها الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، من خلال عمل لجنة العلم والتكنولوجيا بشأن المقاييس والمؤشرات، فضلاً عن المعرفة التقليدية. وعلاوة على ذلك، فإن قوائم الخبراء المعنيين بالاتفاقيتين ينبغي الوصل بينها بواسطة موقعي الأمانتين على الإنترنت.

- المجالات التي تم فيها تحديد المشاريع وتطويرها (أي نظام أو كافانغو الإيكولوجي، وحوض بحيرة تشاد، والبرنامج المائي المشترك بين النيجر ونيجيريا).

٣٥- أما فيما يتعلق بتنسيق برامج العمل بين الاتفاقيتين، تقرر أن تعمل كل أمانة على تشجيع أطراف كل منها وجهات وصلها الوطنية على عقد اجتماعات استشارية مشتركة كجزء من عملية تقديم تقاريرها. وإضافة إلى ذلك اتفق على أن تقوم الأمانتان أيضا باتخاذ ما يلزم من ترتيبات لعقد اجتماعات استشارية سنوية.

٣٦- وفي الدورة السادسة عشرة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، نوهت الهيئة بالأوجه المحتملة للتآزر مع اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، فشجّع فريق الاتصال المشترك على دعوة أمانة اتفاقية رامسار إلى تبادل المعلومات والمشاركة في اجتماعات الفريق، حسب الاقتضاء.

### ثالثاً - برنامج حلقات العمل الوطنية بشأن أوجه التآزر

#### ألف - معلومات أساسية عن البرنامج وأهدافه

٣٧- بناءً على طلب عدد من الأطراف، ما برحت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تعمل على تيسير عملية تنظيم حلقات عمل وطنية في بلدان نامية مختارة حفزاً لبحث طرائق التعاون بين مختلف الجهات المعنية وأصحاب المصالح على تنفيذ الاتفاقيات الثلاث. والغرض الرئيسي من ذلك هو إدراج عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية عن طريق إقامة روابط بين سياسات التنمية المستدامة القائمة ذات الصلة.

٣٨- وهناك، بوجه عام، ثلاثة أهداف لحلقات العمل الوطنية، وهي:

- تعزيز التنسيق الجاري على الصعيد المحلي، بما في ذلك تبادل المعلومات، تحقيقاً للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة محلياً؛
- تيسير الحوار مع الجهات المانحة بشأن السياسات العامة، بغية اجتذاب الموارد المالية في سبيل تنفيذ برامج عمل محددة من أجل التصدي الفعال للأهداف المشتركة لاتفاقيات التنمية المستدامة؛
- مساعدة أمانتي الاتفاقيتين على إعداد خطط عمل مشتركة و/أو تضمين هذه الخطط آخر ما يستجد من تطورات بغية الوفاء بتوقعات البلدان، لا سيما في مجالات بناء القدرات، ونظم المعلومات، والخيارات الإبداعية للتعاون والمساعدة.

٣٩- وقد بدأ العمل على وضع برنامج حلقات العمل الوطنية بشأن أوجه التآزر موضع التنفيذ في أواخر عام ٢٠٠٠. وعلى غرار ما جرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، فقد عقدت حلقات عمل في أفريقيا (أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وتزانيا ومالي)، وآسيا (منغوليا) وأمريكا اللاتينية والكاريبي (بوليفيا والسلفادور وفتزويلا وكوبا). ويجري الإعداد لعقد حلقات عمل وطنية ودون إقليمية إضافية في إثيوبيا وإريتريا والجزائر والنيجر (دون إقليمية: اتحاد المغرب العربي) بأفريقيا؛ وفي

إندونيسيا وباكستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا وكازاخستان واليمن بآسيا؛ وفي الأرجنتين وكولومبيا ونيكاراغوا (دون إقليمية: وسط أمريكا) بأمريكا اللاتينية والكاربي.

٤٠ - وتتراوح عادة فترات انعقاد حلقات العمل بين يومين وأربعة أيام، وتنظم بالتعاون الوثيق مع جهات الوصل الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ونظيراتها لدى اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وما برحت تشارك في هذه العملية أيضاً الجهات المعنية الأخرى على الصعيد الوطني، بما فيها الوزارات الحكومية ذات الصلة (كوزارات الزراعة، والحراجة، وإدارة الموارد المائية، والبيئة، والتنمية الاقتصادية، والمالية) والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. كما تم التشجيع على إشراك خبراء محليين في هذه العملية.

#### باء - العبر المستخلصة والتطورات المرتقبة مستقبلاً

٤١ - تعكف أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على تقدير نتائج المرحلة الأولى من البرنامج، ومن أكثر الملاحظات تكراراً أنه يلزم بذل مزيد من الجهد في سبيل تطوير الأدوات اللازمة لتقدير المشاكل التي تنطوي عليها عملية التنفيذ المشترك لأحكام الاتفاقيات، بما في ذلك إمكانيات البرمجة التآزرية. ومعظم ما يقدم من مقترحات داعية إلى إجراء تحسينات في التنفيذ التآزري لأحكام الاتفاقيات تشمل ما يلي:

- أشير في كثير من الأحيان إلى ضرورة النهوض بالقدرات المحلية على وضع البرامج التآزرية بوصف هذه الضرورة أحد التحديات الرئيسية أمام تحقيق التآزر على الصعيد المحلي. وبغية تطوير الأدوات اللازمة لتعزيز التنسيق فيما بين الفعاليات الأساسية على الصعيد الوطني، لا سيما هيئات التنسيق الوطنية للاتفاقيات الثلاث، فإن القدرة على إدارة جهاز آخذ في التطور للتنسيق فيما بين الوزارات وما بين الإدارات هي قدرة يلزم إيجادها في حال عدم وجودها، ويلزم تعزيزها عند الضرورة. وإن تحديد العناصر الأساسية للتنسيق الفعال ووضع البرامج، وإتاحة الإمكانية لكل من ذوي الفعاليات للنهوض بدوره في هذه العملية، هما عاملان حاسمان من أجل هذا النوع من المساعي؛
- إن الالتزام السياسي القوي الشامل بمكافحة التصحر والتنمية المستدامة عموماً على الصعيدين الوطني والدولي هو أمر مطلوب، غير أن من المطلوب أيضاً العمل المتواصل على نشر المعلومات وزيادة الوعي، ومشاركة الجهات المعنية كافة في ذلك على جميع الأصعدة، ولا سيما على الصعيد المحلي، باستخدام المعارف التقليدية حيثما أمكن. وكثيراً ما تم التشديد على ضرورة وضع خطط عمل محددة لفك الارتباط بين تدهور التربة والفقير، وخاصة في أفريقيا؛
- كما لوحظ أن ثمة حاجة ماسة إلى صياغة مبادئ توجيهية بشأن القضايا المنهجية وشبكات المعلومات وعمليتي الإبلاغ والاستعراض. وقد درجت العادة على وضع هذه الحاجة في صيغة توصية تقدم إلى أمانة اتفاقيات ريو وإلى هيئاتها الفرعية المعنية بالعلم والتكنولوجيا.



٤٢ - وتعتزم أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مواصلة دعم تنظيم حلقات عمل وطنية بشأن أوجه التآزر. غير أن تطوير هذا البرنامج مستقبلاً يتوقف على بعض الافتراضات، وهي:

- زيادة الدعم المقدم للبرنامج - شرعت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في المرحلة الأولى من برنامج حلقات العمل الوطنية بشأن أوجه التآزر استناداً على ما يتيح عدد محدود من المانحين والشركاء من تبرعات. وحلقات العمل هذه ما برحت تنظم حتى الآن في أكثر البلدان تأثراً بالجفاف وتدهور التربة. وبالإمكان أيضاً تلبية الطلبات الواردة من بلدان أخرى يعتبر فيها انخفاض التنوع الحيوي وتغير المناخ من القضايا ذات الأولوية، شريطة ضمان الحصول على دعم إضافي من موارد تمويل أخرى، منها مرفق البيئة العالمية؛
- زيادة التعاون فيما بين أمانات الاتفاقيات - تبين التجربة أنه لا يمكن تحقيق تآزر فعال على الصعيد المحلي إلا بواسطة جهد مشترك من جانب أمانات الاتفاقيات؛ والمشاورات بين هذه الأمانات بالغة الأهمية في مساعدة البلدان، لا سيما أقلها نمواً، على النهوض بمهامها البيروقراطية والبرمجية؛
- إيجاد بيئة سياسية مؤاتية - دعت حلقات العمل في توصياتها إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الفورية على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية. وسيتعين على مؤتمر الأطراف أن يتخذ قرارات لتيسير التنفيذ المشترك، حيثما كان ذلك ممكناً من الناحية العملية، ولتيسير الامتثال لعدد من أحكام الاتفاقيات. كما يمكن تحديد الأنشطة ذات الأولوية بغية الجمع بين الأهداف المشتركة للاتفاقيات الثلاث من جهة وأهداف الاتفاقيات والمنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة من الجهة الأخرى.

#### الحواشي

- (١) يمكن الاطلاع على تقرير فريق الشخصيات البارزة فضلاً عن تقرير المنتدى الوزاري ووثيقة معلومات أساسية عنه على الموقع الشبكي لاتفاقية مكافحة التصحر على العنوان التالي: <http://www.unccd.int>.
- (٢) هذه الوثيقة متاحة على الموقع الشبكي لمرفق البيئة العالمية على العنوان التالي: <http://www.gefweb.org>.
- (٣) التقرير والإعلان الصادران عن هذا المنتدى متاحان على الموقع الشبكي لاتفاقية مكافحة التصحر على العنوان التالي: <http://www.unccd.int>.
- (٤) على نحو ما يرد في الوثيقة FCCC/SBSTA/2002/6.